

قضايا بحثية 2

إعداد: خالد مطر العنزي
ID:241000534

كلية الادارة



المهمة الثانية: نقد ورقة عمل من حيث

- الأدبيات المستعرضة
- ترابط الأفكار
- المصادر الموثوقة

دراسة ورقة العمل

ورقة العمل هي للكاتب: خالد العليان
العنوان هو: "أثر استقالة العامل في ضوء نظام العمل السعودي"

رابط النشر: <https://mojr.midocean.edu.km/researches/c1773f20-275b-46cd-a7f2-60adba6617fc>

نعم، يتضمن البحث إشارات إلى بعض الدراسات السابقة والتي تتضمن مواد نظامية وبعض المواد الفقهية التي تُعتبر من الأدبيات ذات الصلة، خاصة ما يتعلق بنظام العمل السعودي، وأحكام الاستقالة في الفقه الإسلامي والقانون المقارن. ففي المبحث الأول تطرق الكاتب لماهي الاستقالة؟

- لغويا واستفاد من كتاب (ابن منظور & الرافعي)
- ثم دلل على مفهوم الاستقالة كمصطلح من الفقه الشرعي من الدراسة (لابن نجيم وللشافعي ولابن قدامة).
- وعرف الاستقالة كمصطلح بالفقه القانوني - الفقه الإداري من دراسات (الطماوي, الامباري وراضي).
- ثم الفقه القانوني - الفقه العمالي من دراسات (زكي وشنب).

شمولية الأدبيات المستعرضة

- ثم مفهوم الاستقالة في الأنظمة والتشريعات من خلال (نظام العمل السعودي الحديث وعدوي) وغيرها من الأدبيات او الدراسات السابقة التي اجاد الكاتب استخدامها وتوظيفها في البحث المقدم فأجده يستخدم مراجع تقريبا ومن دون مبالغة في كل فقرة من فقرات البحث.
- ومع ذلك، فإن شمولية الأدبيات تبدو محدودة نوعاً ما، حيث لم يتم تقديم مراجعة منهجية منظمة للدراسات السابقة، ولم يتم عرضها بوضوح كقسم مستقل تحت عنوان مثل "الدراسات السابقة" أو "الإطار النظري". وهما من الفقرات الضرورية في البحوث العلمية.
- كان من الأفضل تخصيص قسم واضح يعرض الدراسات السابقة، مع مناقشة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين موضوع البحث الحالي.

نعم، يبدو هناك ترابط واضح في الأفكار بين محتويات البحث فمثلا المقدمة تحدد مشكلة الدراسة، وتطرح التساؤلات الرئيسية والفرعية التي سيتناولها البحث، وأهداف الدراسة وأهميتها. وكذلك المبحث الأول يبحث ماهية الاستقالة ويبدأ بتعريف الاستقالة لغة واصطلاحاً بالفقه الشرعي، والفقه القانوني الإداري والعمالي، والتطرق الى الأنظمة والتشريعات. ثم يناقش التعريفات ويستخلص تعريفاً مناسباً. وينتهي بتمييز الاستقالة عن مصطلحات مشابهة مثل التقايل، والإنهاء بالإرادة المنفردة، والفسخ الاتفاقي. هذا التسلسل المنطقي يضع الأساس النظري لمفهوم الاستقالة. ثم ينطلق بالمبحث الثاني ليوضح القيود الواردة على الاستقالة وينتقل من الماهية إلى القيود القانونية التي تحكم الاستقالة، مقسماً إياها إلى قيود على العامل وقيود على صاحب العمل. هذا يعالج التساؤلات حول القيود والتوازن بين الطرفين.

كل قسم ومطلب وفرع داخل البحث يتناول جانباً محدداً من موضوع الاستقالة ويبني على ما سبقه أو يمهد لما يليه، مما يدل على ترابط منهجي. وهذا الترابط تدل عليه منهجية الدراسة التي استحوذت على أغلب أقسام البحث وكانت تتكون تقريبا من 14 صفحة.

لذلك نعم نجح الكاتب بكتابة بحث مترابط الأفكار ولو أنها تبدو للقارئ انها متداخلة ببعضها بسبب التقسيمات والتفريعات الكثيرة بالبحث وهذا تقريبا شبه منطقي لأنه مفهوم الاستقالة لها تعاريف واحكام ومواد نظامية وكذلك تدرج تحت مضلة القانون العمالي لذلك فهي مهمة في نظام العمل واعتقد هذا ما جعل الكاتب يركز جل بحثه على منهجية الدراسة.

نعم، ويبدو لي أن الباحث استخدم مصادر موثوقة ومتنوعة ومنها:

المراجع الفقهية: مثل ابن منظور، الرافعي، ابن نجيم الحنفي، الشافعي، وابن قدامة. هذه مراجع ثابتة ومعتبرة في الفقه الإسلامي.

المراجع القانونية والأكاديمية: مثل الطماوي، صباح صادق الامباري، راضي، شنب، عدوي، عبد السلام، الغنزي، السلمي، وعبد الصبور. هذه أسماء لمؤلفين وأكاديميين في مجال القانون.

المصادر التشريعية: يشير البحث صراحة إلى "نظام العمل السعودي" بمرسومه الملكي وتعديلاته الأخيرة. كما يشير إلى قوانين عمل دول عربية أخرى مثل القانون الجزائري والمغربي، العراقي والمصري.

المصادر القضائية: يستشهد بقرارات محكمة النقض المصرية والمحكمة الجزائرية العليا.

المصادر المتخصصة: "الموسوعة الفقهية الكويتية"، و"مجلة ميد أوشن للبحوث والدراسات" التي نُشر بها البحث نفسه.

والبعض من المواقع الالكترونية مثل (الحصان في جدلية الاستقالة)

تتوزع المصادر بين الفقهية والتشريعية والقضائية والأكاديمية، بالإضافة إلى الإشارة إلى أرقام وتواريخ المراسيم والقرارات القضائية، يعزز من موثوقية البحث وساعدت كثيرا الباحث في تعزيز البحث بثوابت موجودة فعليا على أرض الواقع ومستخدمه كذلك في الدول العربية المذكورة بالبحث.



وشكراً